خلال ندوة افتراضية نظمتها وزارة النفط

الشريعان: إعادة تسعير النفط بالميزانية عند 40 دولاراً.. ضرورة

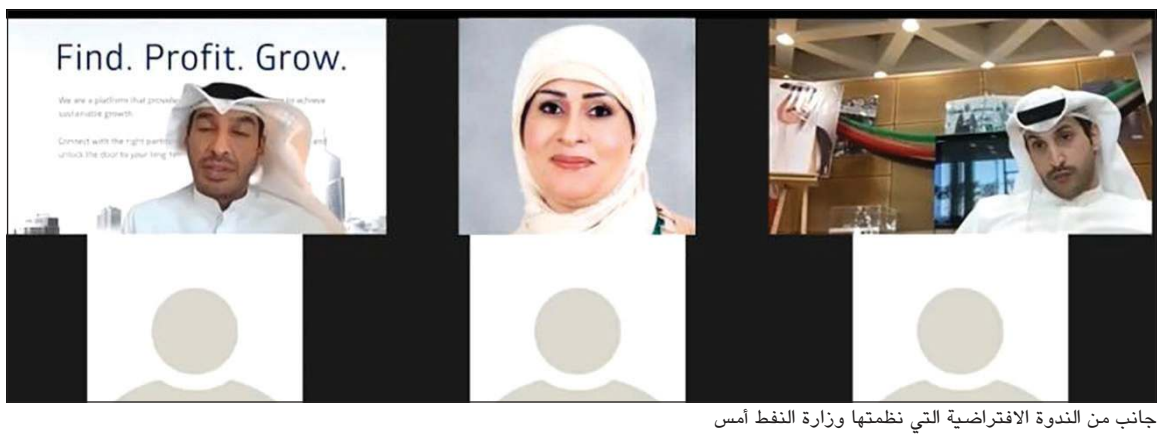

جانب من الندوة الافتراضية التي نظمتها وزارة النفط أمس

أحمد مغربي

طالب دكتور الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت أنور الشريعان، بضرورة إعادة تسعير سعر برميل النفط في ميزانية الكويت للسنة المالية الحالية 2021/2020 إلى مستوى 40 دولارا للبرميل، متوقعا أن يستمر عجز ميزانية الكويت لسنوات في ظل الأسعار المتدنية، ويجب أن تتجه الدولة إلى الاقتراض نظرا لانخفاض كلفته على الدولة مقارنة بتسييل الأصول في صندوق الاحتياطي العام.

وقال ان الكويت ينبغي أن تتجه إلى الاستثمار النفطي في الأسواق الناشئة الواعدة كأفريقيا، من خلال إنشاء مصافي تكرير ومصانع للبتروكيماويات تعمل على تعظيم دخل الدولة، ولا نعتمد بشكل كامل على بيع النفط الخام الذي يتعرض لصدمات حادة في الاسعار، حيث كان آخرها العام الحالي منذ بدء تفشي جائحة فيروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي.

وذكر الشريعان خلال ندوة افتراضية نظمتها وزارة النفط أمس عبر تطبيق زووم بعنوان: «أثر جائحة كورونا على أسعار البترول وأسعار الوقود في دول مجلس التعاون الخليجي»، أن فلسفة الإدارة في القطاع النفطي لابد أن تتحول إلى فكر القطاع الخاص، الذي يهدف إلى تحقيق الربحية وليس تحقيق الإيرادات فقط، مشيرا إلى أن القطاع النفطي في الكويت يعامل على أنه قطاع خاص ولكنه في الحقيقة يعامل ككقطاع عام.

توقعات الأسعار

وفي سؤال حول توقعات أسعار النفط خلال المرحلة المقبلة، قال الشريعان إن آثار أزمة كورونا أصبحت واضحة والتعامل معها بات واقعا، مع استبعاد ان تلجأ أي دولة في العالم إلى الاغلاق الكامل مرة أخرى، وذلك لأسباب عديدة منها عدم قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل صدمة اقتصادية أخرى قد تعصف بالعديد من الاقتصادات الدولية الكبرى، ولكن يبقى السؤال الأهم هو متى سينتعش قطاع الطيران والسياحة في العالم لأن تلك الصناعة مرتبط بها أمور عديدة ويتوقف مستقبلها على ضرورة وجود لقاح ضد فيروس كورونا.

وأضاف الشريعان: «للأسف بعد لجوء العديد من الدول الكبرى الى فتح اقتصاداتها مؤخرا، وجدنا عزوفا عن المحلات والمطاعم وأصبحت فارغة وهذا الأمر سيؤدى الى انخفاض الطلب لمدة 6 أشهر».

وذكر أن الخطر الأكبر الذي يواجه أسعار النفط حاليا ليس أزمة كورونا، وإنما تقلبات اسعار النفط المرتبطة بالخلافات السياسية بين الدول المنتجة الكبرى، وهي التي تدفع الاسعار إلى الانخفاض بشدة وبعد الاتفاق في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» نجد أن الاسعار تصعد ببطء شديد.

وقال إن أسواق النفط أصبحت هشة في التعامل مع الصدمات الاقتصادية العالمية، وفي حال لجوء أي دولة كبرى إلى رفع الانتاج فإن الاسعار ستعود إلى مستويات متدنية وندخل في حرب اسعار من جديد، لذا يجب على الكويت التعامل مع أسوأ السيناريوهات لأسعار النفط، متوقعا ان تدور الاسعار في فلك 50 دولارا للبرميل اذا لم يحدث أي صدمة سياسية تؤثر على الاسعار.

إدارة القطاع النفطي

وفي سؤال حول النموذج الاقتصادي الناجح الذي يمكن أن تدار به مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في ظل الدعوات لإعادة هيكلة القطاع النفطي ودمج شركات القطاع، قال الشريعان انه ضد فكرة نقل تجارب سابقة إلى الكويت، مهما كانت تلك التجارب ناجحة خليجيا، وذلك نظرا لطبيعة وخصوصية الكويت في إدارة القطاع النفطي، ولكن يجب التشديد على ضرورة إدارة القطاع النفطي بطريقة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ولكن بعقلية حكومية، ويصبح المعيار الاساسي هو تحقيق أعلى ربح وفائدة للدولة، وبالتالي يتم العمل على منع التضخم في الهيكل الاداري للشركات وخفض التوظيف العشوائي، وبالتالي يتم الوصول إلى خفض التكاليف بشكل كبير.

وحول مستقبل صناعة البتروكيماويات في الكويت، ذكر الشريعان ان قيمة النفط تنخفض كمصدر للطاقة ولكن العديد من الدراسات أكدت أن صناعة البتروكيماويات عبارة عن بديل اقتصادي ناجح، وان الكويت ينبغي ان تركز تماما على جميع القطاعات الصناعية المستحدثة، مشيرا الى أن هذه الصناعة رافد من روافد الاقتصاد التي يجب ان نتوسع فيها، حيث إن لها سوقا كبيرا وضخما في العالم.

وذكر ان الكويت عليها انشاء مشاريع للمصافي وللبتروكيماويات في الخارج وليس في الداخل فقط وان يتم التوجه الى الاسواق الناشئة البكر مثل العديد من الدول الافريقية.

فعاليات منخصة

من جانبها، قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح إن تنظيم وزارة النفط للندوة الافتراضية عن أثر جائحة كورونا على أسعار النفط والوقود في دول الخليج العربي، تعتبر الأولى من نوعها التي تنظمها الوزارة وفق آلية الحوار المباشر عن بعد باستخدام منصات التواصل الرقمي الحديثة، وذلك ضمن سلسلة فعاليات متخصصة ستنفذها الوزارة خلال الفترة المقبلة، تشمل عددا من الندوات والمحاضرات المتخصصة.

وذكرت الشيخة تماضر الصباح في مداخلة لها خلال الندوة، أن أهمية الندوة تأتي تجاوبا مع الظروف التي يمر بها العالم اليوم جراء انتشار وباء كورونا المستجد، والانعكاسات السلبية التي أثرت على أسعار النفط نتيجة انخفاض كميات الطلب نتيجة الإجراءات الصحية التي تفرضها كثير من دول العالم لاحتواء القيروس مثل الإغلاقات وتقييد حركة المواطنين والسفر، والتوقف شبه التام في النشاط الاقتصادي.

وثمنت الجهود التي تقوم بها الكويت ودول الخليج العربي داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» وحلفاؤها من الخارج في هذه المرحلة الحساسة لاستقرار أسعار النفط وتوازن السوق.

تطبيقاً لتعليمات «المركزي» وتعزيزاً للنظام المصرفي

«بيتك»: دراسة لقياس وعي العميل بالمسؤوليات نحو العمليات المصرفية

عبداللطيف الفضلي

قال مدير وحدة شكاوى العملاء في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عبداللطيف الفضلي، إن وحدة شكاوى العملاء واصلت استقبال الشكاوى طوال فترة توقف العمل بسبب تفشي وباء كورونا «كوفيد- 19» وذلك من خلال الوسائل المتاحة، حيث تم التعامل مع عدد من الشكاوى المقدمة ودراستها وإعداد الردود الرسمية وإيصالها للعملاء طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

وأشار إلى قيام «بيتك» كذلك بإجراء دراسة منهجية محددة على شرائح من العملاء للتعرف على مدى اطلاعهم على «مسؤوليات والتزامات العميل» في المعاملات المصرفية والتمويلية المختلفة بغرض الوقوف على مستوى الوعي وتكثيف جهود التوعية بالجوانب التي أظهرت الدراسة بعض القصور في المعلومات حولها، لدى الشرائح المختارة وتمثل أغلبية العملاء الأفراد على مختلف مستوياتهم المادية والثقافية.

وأضاف الفضلي في تصريح صحافي ان نتائج الدراسة حول «مسؤوليات والتزامات العميل» التي تتضمن 14 بندا، جار الاعداد لتحويلها الى عناصر توعوية تحدد مضمون الرسالة ومفردات التعامل بين الموظف والعميل، لتعريفه بحقوقه وواجباته، بما يحقق الفهم المطلوب ويسفر في النهاية عن معاملة صحيحة مستوفية الاركان، واهمها التوافق مع الضوابط والتعليمات الرقابية التي تستهدف زيادة وعي العملاء بالحقوق والمسؤوليات المنوطة بهم عند اجراء العمليات المصرفية المختلفة، مشيرا الى أن الدراسة تأتي ضمن خطة متعددة المراحل ومتنوعة الشرائح لتحقيق التوعية المصرفية المطلوبة، استجابة لتوجيهات بنك الكويت المركزي الواردة بدليل حماية العملاء، ومساهمة في جهود تعزيز النظام المصرفي والارتقاء بالأدوات والمنتجات المصرفية للمساهمة بدور أوسع وأكثر تأثيرا في النشاط المصرفي بالكويت، بما يواكب الخطط الحكومية والتعليمات الرقابية في هذا الشأن.

وأضاف الفضلي: تشمل خطة «بيتك» لتحقيق الشمول المالي، وتطبيق دليل حماية العملاء، العمل على محورين، تعزيز المعرفة، وتحقيق الشمولية، ويتم المحور الأول بانتقاء مجموعة مختارة من بعض شرائح العملاء مختلفة القدرات والاهتمامات، والتعرف على درجة الوعي والاهتمام بالمسؤوليات والواجبات المتعلقة بالعمليات المصرفية، واستشراف اثر هذه المعرفة على اقتناء العملاء للمنتجات، وتمتعهم بالخدمات، بشكل شامل ومتكامل، بما في ذلك استشراف آرائهم نحو التطوير والتحديث ومستوى الجودة والحماية، على صعيد المنافسة والخصوصية، وتذليل أي عقبات ان وجدت.

فيما يعتمد المحور الثاني على قياس مدى دراية جميع عملاء «بيتك» بدون استثناء، بالخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها، ومن ثم العمل على هيكلة واستحداث ما يناسبهم في ضوء ما توفر من معلومات واقتراحات، حيث يواكب ما سبق برنامج تدريبي متواصل للموظفين في الخطوط الأمامية بمواجهة العملاء بما يرفع معدلات وعي واهتمام الموظفين بدليل حماية عملاء البنوك، والتعريف والتوضيح لماهية الدليل وبنوده، وكيفية توصيل بنوده الى العملاء بشكل مبسط وسريع.

وقال الفضلي إن دليل حماية عملاء البنوك يتضمن مجموعة مهمة من التعليمات والضوابط التي جاءت مكملة لضوابط وتوجيهات سبق وأصدرها بنك الكويت المركزي، ما استوجب من «بيتك» العمل على تحديث واستحداث سياسات وإجراءات عمل جديدة، وضوابط وتعليمات داخلية تتوافق مع المتطلبات الواردة في الدليل، وتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ لدى الموظفين والتعريف والتوعية لدى العملاء، وقد تم وضع الدليل على موقع «بيتك» على الإنترنت (kfh.com)، ليسهل الاطلاع عليه والتعرف على محتواه المتضمن مسؤوليات والتزامات العميل، ولتعريف العملاء ببنود الدليل الصادر عن بنك الكويت المركزي والهدف منه.

ويحتوي الدليل على 10 مبادئ رئيسية هي: المعاملة بعدل ومساواة بحيث يتعين على البنوك، وخلال جميع مراحل تعاملها مع العملاء، مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة دونما تمييز، والإفصاح، والشفافية التي يتعين بموجبها أن توفر البنوك للعملاء المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها، بوضوح وبساطة ودقة، والتوعية والتثقيف المالي والالتزام بالسلوك المهني وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي وحماية خصوصية وسرية المعلومات وتوفير الأنظمة الآمنة للتعاملات الإلكترونية ومعالجة شكاوى العملاء، ومراعاة التنافسية وتعارض المصالح وحماية العملاء من مخاطر عمليات الإسناد الخارجي.

نشاط الصفقات في دول الخليج شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 26٪ خلال الربع الثاني

«المركز»: الركود يضرب سوق الاندماج والاستحواذ الكويتي

قال تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المركز المالي الكويتي «المركز»، إن قطاع المرافق الإماراتي تصدر قائمة كبرى صفقات الاندماج والاستحواذ في دول الخليج بالربع الثاني من 2020، حيث استحوذت الشركة الوطنية للتبريد المركزي على حصة تبلغ 80٪ من أسهم أعمال تبريد المناطق التابع لشركة إعمار العقارية مقابل 675,2 مليون دولار.

وتقوم منظومة التبريد، التي تتخذ من دبي مقرا لها، بتأمين طاقة قدرها 150 ألف طن تبريد من خلال شبكة توزيع المياه المبردة التي تنتجها ثلاثة محطات تبريد، ومن الجدير بالذكر أن طن التبريد هو وحدة طاقة تقيس الطاقة الإنتاجية للاستخراج الحراري لمعدات التبريد و/ أو تكييف الهواء.

وأضاف تقرير «المركز» أن ثاني أكبر صفقة كانت من نصيب بنك عمان العربي، الذي استحوذ على بنك العز الإسلامي بالكامل بواقع 0,1 دولار للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تقدر بمبلغ وقدره 100 مليون دولار.

وتضمنت الصفقة التالية استحواذ شركة دله للخدمات الصحية على حصة تبلغ 59٪ من أسهم شركة درع الرعاية القابضة، وهي شركة رعاية صحية سعودية، مقابل 85,8 مليون دولار، وعلاوة على ذلك، تقدر كلتا الصفقتين التاليتين بصفقات بمليارات الدولارات، لكن الأطراف المعنية لم تفصح بعد عن البنود النهائية، وبالتالي، فإن هذه القيم عرضة للتغيير.

وتضمنت الصفقة الأولى إعلان مؤسسة أبوظبي للطاقة عن اعتزامها الاستحواذ على 99٪ من أسهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة من خلال صفقة مبادلة أسهم تقدر قيمتها بنحو 21,3 مليار دولار، ووفقا لبنود الصفقة، من المتوقع أن تقوم مؤسسة أبوظبي للطاقة بتحويل ملكية معظم شركات وأصول توليد ونقل وتوزيع المياه والكهرباء التابعة لها إلى شركة أبوظبي الوطنية للطاقة مقابل 106,4 مليارات سهم في الشركة، بواقع 0,2 دولار للسهم.

وأعلنت مجموعة سامبا المالية السعودية (سامبا) أنها أبرمت اتفاقية مع البنك الأهلي التجاري تتعلق باندماج محتمل يستحوذ البنك الأهلي التجاري بموجبه على مجموعة سامبا بالكامل بقيمة تقديرية تبلغ 14,9 مليار دولار، وبناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها، فمن المتوقع أن يصدر البنك الأهلي التجاري ما بين 1,4 ــ 1,5 مليار سهم جديد بواقع 9,9 دولارات للسهم.

نمو نشاط الاندماج

وفقا لتقرير «المركز»، شهد عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في دول الخليج خلال الربع الثاني من 2020 تراجعا بنسبة 4٪ مقارنة بالربع الأول من 2020، و26٪ مقارنة بالربع الثاني من 2019. وسجلت كل من البحرين وعمان والسعودية زيادة في عدد الصفقات التي تمت بالربع السابق، بينما شهدت كل من قطر والإمارات تراجعا على مستوى الصفقات (التي تمت) خلال هذه الفترة. ومن ناحية أخرى، ساد الركود على مستوى النشاط في السوق الكويتي مقارنة بالربع الأول من 2020 والربع الثاني من 2019، نظرا لعدم وجود زيادة في عدد الصفقات التي تمت مقارنة بالفترتين.

ونفذت كيانات الاستحواذ الخليجية معظم الصفقات التي تمت في الربع الثاني من 2020 والربع الأول من 2020، حيث مثلت 65٪ من إجمالي عدد الصفقات التي تمت خلال الربع الثاني من 2020، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 22٪. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الـ 13٪ المتبقية تمثل صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة.

كما سيطرت كيانات الاستحواذ الخليجية على السوق خلال الربع السابق، حيث مثلت كيانات الاستحواذ الخليجية 92٪ من إجمالي عدد الصفقات التي تمت، بينما بلغت نسبة المستحوذين الأجانب 4٪، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الـ 4٪ المتبقية تمثل صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة.

وعلاوة على ذلك، لفت تقرير «المركز» إلى أن كيانات الاستحواذ الخليجية استحوذت على كل من الشركات الإقليمية والدولية، في حين أنها استثمرت بشكل أساسي في السوق الإقليمي في الربع السابق. وخلال الربع الثاني من عام 2020، أبرمت كيانات الاستحواذ الخليجية ما مجموعه 13 صفقة تضمنت شركات دولية، بارتفاع قدره 30٪ مقارنة بالربع الأول من 2020، والذي سجلت خلاله ما مجموعه 10 صفقات مبرمة تضمنت شركات مستهدفة أجنبية. واستحوذ المستثمرون السعوديون والإماراتيون على 46٪ من هذه الصفقات، يليهم المستثمرون البحرينيين الذين استحوذوا على نسبة الـ 8٪ المتبقية. واكتفت كيانات الاستحواذ الكويتية بالاستثمار في الشركات المحلية، بينما أبرمت عمان صفقتين إحداهما تتعلق بشركة محلية والأخرى تتعلق بشركة إقليمية. وختاما، لم تبرم قطر أي صفقة خلال الربع.

السوق الخليجي يجذب الأجانب بـ 5 صفقات

قال تقرير «المركز» إن السوق الخليجي جذب قدرا كبيرا من اهتمام المستثمرين الأجانب مقارنة بالربع السابق، حيث أبرم بنجاح ما مجموعه خمس صفقات خلال هذا الربع. ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة 400٪ مقارنة بالربع الأول من 2020 وتراجعا بنسبة 29٪ تقريبا مقارنة بالربع الثاني من 2019. وضمن الاتجاه السائد خلال الأرباع القليلة الماضية، حصلت الشركات المستهدفة الإماراتية على أكبر قدر من اهتمام المستثمرين الأجانب مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي. وبشكل عام، مثلت الشركات المستهدفة الإماراتية 60٪ من إجمالي الصفقات المبرمة من قبل المستثمرين الأجانب، يليها الشركات المستهدفة العمانية والسعودية التي مثلت كل منها 20٪ من إجمالي الصفقات التي تمت. ومن ناحية أخرى، لم تحصل البحرين والكويت وقطر على أي اهتمام من المستثمرين الأجانب. ومن الجدير بالذكر أن الربع الأول من 2020 قد شهد اتجاها مماثلا.

4 قطاعات تستحوذ على 67٪ من الصفقات

أشار التقرير إلى أن الصفقات التي تمت خلال الربع الثاني كانت موزعة على قطاعات متعددة، وهي التي تم رصدها أيضا في الربع السابق، وإن القطاعات التي شهدت أعلى مستوى من النشاط طوال الربع الثاني من 2020 كانت القطاع المالي والصناعي والتأمين والمرافق. وشكلت هذه القطاعات الأربعة مجتمعة ما نسبته 67٪ من إجمالي الصفقات التي تمت طوال الربع. كما كان القطاعان المالي والصناعي من بين القطاعات التي شهدت أعلى قدر من النشاط في الربع الأول من 2020.

وبلغ إجمالي عدد الصفقات المعلن عنها 11 صفقة بنهاية الربع الثاني من 2020، مسجلة تراجعا بواقع 21٪ مقارنة بالربع السابق. وشملت غالبية هذه الصفقات شركات مستهدفة سعودية وإماراتية، مثلت كل منها 45٪ من إجمالي الصفقات المعلنة. وتضمنت النسبة المتبقية البالغة 10٪ من الصفقات شركات مستهدفة عمانية. وبنهاية الربع، لم تعلن البحرين والكويت وقطر عن أي صفقات خلال الربع.

حرصاً من الشركة على حقوق مساهميها خاصة صغار المساهمين

الزلزلة: إدراج أسهم «الكويتية البحرينية للصيرفة» في «OTC»

علي الزلزلة

أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الكويتية البحرينية للصيرفة علي الزلزلة، عن إدراج أسهم الشركة ضمن قائمة الشركات غير المدرجة في بورصة الكويت، ليتم تداول أسهمها عبر نظام تداول أسهم الشركات غير المدرجة الخاص من قبل «بورصة الكويت»، المتعارف عليه باسم منصة «OTC»، وذلك بعد انسحابها اختياريا من بورصة الكويت بتاريخ 27 ابريل 2020.

وأوضح الزلزلة، في بيان صحافي، أن هذا القرار يأتي حرصا من مجلس إدارة الشركة على حقوق جميع المساهمين، وعلى وجه الخصوص حماية حقوق صغار المساهمين، ونظرا لما يتميز به هذا النظام من شفافية في عروض وطلبات أسعار الأسهم.

وأشار إلى أن الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019، انعقدت بتاريخ 28/06/2020 وبحضور مساهمين يملكون ما نسبته 80,829٪ من رأسمال الشركة، حيث نوقشت بنود جدول الأعمال وتمت الموافقة عليها بنسبة 100٪ من المساهمين الحضور.

واستعرض الزلزلة في تقرير مجلس الإدارة ما تم إنجازه خلال 2019، والذي أظهر زيادة في الإيرادات بنسبة 8,7٪ عن 2018، وعلى الرغم من زيادة المصاريف والأعباء الأخرى، إلا أن الشركة حققت صافي ربح عن 2019 بلغ 313,46 ألف دينار، مقابل صافي ربح مقداره 272,75 ألف دينار عن 2018.

كذلك أظهر المركز المالي للشركة أن الموجودات المتداولة تبلغ 7,66 ملايين دينار كما في 31/12/2019، مقابل مطلوبات متداولة قيمتها 715,75 ألف دينار كما في 31/12/2019، ما يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في أي وقت. هذا، وبلغت قيمة السهم الدفترية في 31 ديسمبر الماضي 148 فلسا.

وأضاف الزلزلة أنه انطلاقا من مبدا الشفافية ستحرص الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية، على عرض معلوماتها وبياناتها المالية عبر موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى عرضها عبر «الموازي دوت كوم» المزود الأول لبيانات ومعلومات أسعار أسهم الشركات المنسحبة وغير المدرجة في بورصة الكويت.

«التجارة» تُطلق خدمة حجز المواعيد لتوثيق عقود تأسيس الشركات

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إطلاق خدمة حجز المواعيد لتوثيق عقود تأسيس الشركات، عبر موقع مركز الكويت للأعمال «الالكتروني» (www.kbc.gov.kw).

وقالت «التجارة» في بيان صحافي، إن أولى الخطوات تبدأ بالدخول إلى الموقع، ثم الضغط على «الخدمات والمعاملات، والانتقال منها إلى خدمات الشركات والمؤسسات والتراخيص.

وأضافت أن الخطوة الرابعة تكون بالضغط على الاستعلام عن طلب التأسيس من قائمة خدمة تأسيس الشركات، ثم إدخال الرقم المركزي لطلب التأسيس والرقم المدني.

وأوضحت، عند استيفاء موافقة الأدلة الجنائية سيظهر رابط حجز موعد لتوثيق العقد، بعد ذلك يتم إدخال البيانات المطلوبة وتحديد مركز الخدمة المطلوب واختيار الموعد، ثم يظهر رقم الطلب مع الباركود، داعية جميع الشركاء إلى الحضور قبل الموعد المحدد بعشر دقائق.